ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اتّفاق الطائف وإعادة تكوين الدولة اللبنانية: البعد البرلماني والسياسي والاجتماعي (1990 -2005)

The Taif Agreement and the Reconstruction of the Lebanese State: The Parliamentary, Political, and Social Dimensions (1990–2005)

الباحث: عبدالله علي عبدالله

كلية العلوم الانسانية: قسم التّاريخ/ جامعة بيروت العربيّة

Researcher: Abdallah Ali Abdallah

Faculty of Humanities: Department of History / Beirut Arab University

aaa599@student.bau.edu.lb

إشراف

ا.د طارق قاسم – مشرف رئيس

ا.د محمد علي القوزي– مشرف مشارك

كلية العلوم الانسانية:قسم التّاريخ/ جامعة بيروت العربيّة

Supervised by

Prof. Dr. Tarek Qassem – Principal Supervisor

Prof. Dr. Mohamed Ali Al-Qouzi – Co-Supervisor

Faculty of Humanities: Department of History / Beirut Arab University

Mohammad.kouzi@bau.edu.lb

تاريخ استلام البحث: 14 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 17 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة اتّفاق الطّائف والإصلاحات التي أحدثها في النظام السّياسي والمؤسّساتي اللّبناني بعد الحرب الأهليّة، مع التّركيز على دور مجلس النّواب وصلاحيّاته بعد الطّائف. يهدف البحث إلى تحليل كيفيّة إعادة التّوازن بين السّلطات، وتعزيز دور المجلس النّيابي كأداة رقابيّة وتشريعيّة، بالإضافة إلى تقييم أثر هذه الإصلاحات على استقرار الدّولة ووحدة المجتمع اللّبناني .

على الصّعيد السّياسي، يبرز البحث دور الطّائف في إنهاء الحرب الأهليّة، وإعادة تأكيد سيادة لبنان ووحدته، وضمان إدماجه في المحيط العربيّ والدّولي. كما يتناول البحث آليّات المصالحة الوطنيّة بين الطّوائف المختلفة، وخلق إطار للتّعايش السّلمي بعد سنوات من النّزاع الدّاخلي، مع التّركيز على الحدّ من الهيمنة الطّائفيّة وتعزيز المشاركة المتوازنة في السّلطة.

فيما يتعلق بالبعد المؤسّساتي، تناول البحث الإصلاحات الدّستورية والسّياسيّة التي أعادت الحياة الدّستوريّة بعد فترة من الفراغ والانهيار، وأعادت هيكلة المؤسّسات الرّسميّة لتعزيز التّوازن بين السّلطات. كما ركّز على أهميّة تعزيز الرّقابة والمساءلة على الحكومة والسّياسات العامّة، وتمكين مجلس النواب من القيام بدوره التّشريعي والرّقابي، ممّا يعكس الطّابع البرلماني الجديد للنّظام السّياسي .

أما على الصّعيد الاجتماعي والوطني، فقد أوضح البحث كيف أثّرت الإصلاحات على توسيع سلطة الدّولة على جميع الأراضي، ودعم العدالة الاجتماعيّة، وإعادة بناء الثّقة بين المكوّنات الوطنيّة المختلفة. كما تناول التحدّيات العمليّة التي واجهت تنفيذ هذه الإصلاحات، مثل المحاصصة الطّائفيّة والتّحالفات السّياسيّة، التي أثّرت سلبًا على فعاليّة الرّقابة البرلمانيّة واستقلاليّة المؤسّسات. ويخلص البحث إلى أنّ الطّائف كان إطارًا دستوريًا مهمًّا لإعادة بناء الدّولة، مع التّأكيد على ضرورة تعزيز الشفافيّة والإصلاح المؤسّساتي لضمان ممارسة فعّالة للسّلطات وصلاحيّات مجلس النوّاب.

الكلمات المفتاحيّة: اتفاق الطائف، المجلس النيابي، الرقابة البرلمانية، الإصلاحات الدستورية، التوازن بين السلطات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

This study takes a closer look at the Taif Agreement and the reforms it brought to Lebanon's political and institutional landscape following the civil war, with a particular focus on the Parliament (the Chamber of Deputies) and its powers after the Taif. The goal of the research is to explore how the balance of power was restored, the Parliament's strengthened role as both a legislative and oversight body, and how these changes have influenced state stability and national unity.

On the political dimension, the study emphasizes the Taif Agreement's significance in bringing an end to the civil war, reaffirming Lebanon's sovereignty and unity, and facilitating its reintegration into both the Arab and international communities. Additionally, the research delves into the theme of national reconciliation among various sects, laying down a framework for peaceful coexistence after years of internal strife, with a special focus on curbing sectarian dominance and encouraging balanced participation in governance.

When it comes to the institutional aspect, this study takes a close look at the constitutional and administrative reforms that breathed new life into the political landscape after a long period of stagnation and institutional breakdown. It highlights how official institutions were restructured to bolster the balance of powers and enhance parliamentary oversight over government actions and legislation, reflecting the newly formed parliamentary character of the political system.

On the social and national front, the research illustrates how these reforms have helped extend state authority throughout the entire territory, foster social justice, and rebuild trust among various national groups. The study also tackles the real-world challenges faced in implementing these reforms, such as sectarian quotas and political alliances, which have hindered the effectiveness of parliamentary oversight and the independence of institutions. Ultimately, the study concludes that the Taif Agreement laid down a crucial constitutional foundation for state rebuilding, while also stressing the importance of increased transparency and institutional reforms to ensure that Parliament can effectively carry out its powers and responsibilities.

Keywords: Taif Agreement, Parliament, Chamber of Deputies, Parliamentary oversight, Constitutional reforms, Balance of powers

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدّمة:

سبب اختيار الموضوع: تمّ اختيار موضوع "اتفاق الطائف وإعادة تكوين الدولة اللبنانية: البعد البرلماني والسياسي والاجتماعي" لأنّه يحمل أهميّة كبيرة في النظام السّياسي اللّبناني، خاصّة بعد التغييرات الدّستوريّة التي أحدثها الطّائف. هذا الموضوع يعكس بشكل مباشر العلاقة بين القوانين والواقع السّياسي، ويفتح المجال لدراسة كيفيّة تفعيل الصّلاحيّات الدّستوريّة في ظلّ التّوازنات الطّائفيّة والتّحالفات السّياسيّة. كما أنّ التّركيز على هذا الموضوع يُساعد في فهم دور البرلمان في تنظيم عمل الحكومة، وحماية المصلحة العامّة، وتحقيق مشاركة سياسيّة متوازنة بين مختلف مكوّنات المجتمع اللّبناني.

أهمية الموضوع: تتجلّى أهميّة هذا البحث في تسليط الضّوء على الدّور الحيوي الذي يلعبه المجلس النيابي في تعزيز الاستقرار السّياسي وإعادة بناء الدّولة بعد الحرب الأهليّة. فالمجلس يُعد بمثابة العامود الفقري للنّظام الدّيمقراطي ويعكس إرادة الشّعب اللّبناني. كما يساهم البحث في تقديم تقييم موضوعي لمدى فعاليّة الرّقابة البرلمانيّة والتّشريعيّة في ظلّ القيود الهيكليّة والسياسيّة، ويتيح لنا استعراض الإصلاحات الدستوريّة التي أعاد الطّائف من خلالها التّوازن بين السلطات. بالإضافة إلى ذلك، يُساعد البحث في فهم أبعاد الفجوة بين النّصوص القانونيّة والتّطبيق العمليّ، وتسلّط الضّوء على التحدّيات التي تواجه المؤسّسات في لبنان، ممّا يجعل هذا الموضوع ذا قيمة أكاديميّة وعمليّة في آن واحد.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتقييم صلاحيّات المجلس النيابي بعد اتّفاق الطائف، بالإضافة إلى تحليل مدى فعاليّة هذه الصلاحيّات في الواقع العملي. كما يسعى البحث إلى تحديد التحديّات الهيكليّة والسياسيّة التي تعيق قدرة المجلس على ممارسة الرّقابة التّشريعيّة والتّنفيذيّة، مع تسليط الضّوء على الفجوة بين النّصوص الدستوريّة والتّطبيق الفعلي .

منهجيّة البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التّحليلي، مستندة إلى دراسة النّصوص الدّستوريّة والتشريعيّة، إلى جانب المراجع الأكاديميّة والبحثيّة المتعلّقة بعمل المجلس النّيابي بعد الطّائف. كما تمّ استخدام المنهج المقارن بشكلٍ محدود لمقارنة تجربة لبنان مع أنظمة برلمانيّة أخرى، وتحليل أبرز التّحديّات العمليّة والسّياسيّة التي تؤثّر على أداء المجلس.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خطة البحث: سنتاول في هذا البحث في الفصول الخمسة أهمية اتفاق الطائف والإصلاحات التي كرّسها وكيفيّة بسطه لسلطة الدّولة وتعزيز الرّقابة البرلمانيّة والشراكة الوطنيّة، وبعدها سنستعرض الخاتمة وقائمة المراجع.

المبحث الأول: البعد السياسي

أوّلاً: وقف الحرب الأهليّة وإطلاق مسار السّلم الأهلي

شكّل اتفاق الطّائف نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ لبنان الحديث، حيثُ وضع الإطار الدّستوري والسّياسي الذي أنهى الحرب الأهليّة التي دامت حوالي 15 عامًا، والتّي أدّت إلى انهيار مؤسّسات الدّولة وتفكّك المجتمع. وقد نصّ الاتّفاق بوضوح على ضرورة حلّ جميع الميليشيات اللّبنانية وغير اللّبنانية خلال ستة أشهر، مع إلزامها بتسليم أسلحتها إلى الدّولة اللّبنانية، في خطوة تهدف إلى إعادة حصريّة السّلاح بيد السّلطة الشرعية. إنّ هذه الآليّة جاءت لتؤكد مبدأ احتكار الدّولة للسّلاح كشرط أساسي لبناء دولة حديثة .

لم يقتصر البعد السّياسي للاتّفاق على وقف الاقتتال المسلح فقط، بل تجاوز ذلك إلى إعادة صياغة قواعد اللّعبة السّياسية الدّاخلية، إذ أعاد توزيع الصّلاحيات بين السّلطات الدّستوريّة بشكلٍ أكثر توازنًا، وأرسى صيغة جديدة لتقاسم السّلطة بين الطّوائف تُعزّز المشاركة المتوازنة في المؤسّسات، خاصةً في مجلس النواب ومجلس الوزراء. وفي هذا الإطار، سعى هذا التّوازن المقترح إلى تقليص المخاوف الطّائفيّة التّي غذت الحرب، ومنح كل مكوّن طائفيّ شعورًا بتمثيل عادل داخل الدّولة، وهو ما عُرف ب"الصيّغة التوافقيّة"[1].

مع ذلك، لا يمكن إنكار أنّ تطبيق هذه البنود واجه العديد من التّحديات، إذ إنّ حلّ الميليشيات لم يكن شاملًا، حيثُ تمّ الاحتفاظ بأسلحة بعض القوى تحت ذريعة المقاومة، ممّا أدّى لاحقًا إلى إشكاليّة في مفهوم سيادة الدّولة. كما أنّ التّوازن الطّائفي الذي تمّ تكريسه في المؤسّسات لم يساهم في بناء دولة مدنيّة حقيقيّة، بل أعاد إنتاج نظام المحاصصة الطّائفيّة، وإن كان ذلك وفقًا لآليّات دستوريّة أكثر وضوحًا. لذا، يمكن القول أنّ اتّفاق الطّائف شكّل خطوة ضروريّة لوقف الحرب وبدء مسار السّلم الأهلي، ولكنّه لم يكن كافيًا

[1] منصور، ألبير، *الانقلاب على الطائف: الإصلاح الممنوع*، بيروت: دار الفارابي، 1993، ص. 58.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بمفرده لتحقيق الإصلالحات المرجوّة ولتجاوز الطّائفيّة السّياسيّة التي لا تزال تعيق تطوّر النّظام السّياسي اللّبناني[1].

ثانيًا: إعادة تأكيد وحدة لبنان وسيادته

لقد جاء موضوع وحدة لبنان وسيادته في قلب بنود اتفاق الطائف، الذّي أكّد هويّة لبنان كدولة واحدة غير قابلة للتّجزئة، ذات سيادة كاملة على أراضيها، ومنتمية إلى محيطها العربي، في مواجهة المحاولات التي سعت لتكريس واقع الكانتونات الطّائفية والدّويلات المناطقيّة. إنّ النصّ الصّريح على رفض أي شكل من أشكال التّقسيم أو التّقاسم، وإبراز مبدأ "لا شرعيّة لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، لم يكن مجرد تفصيل في الإتّفاق، إنّما كان بمثابة إعلان دستوري جديد يهدف إلى حماية الدّولة من مشاريع التفكّك التي غذتها الانقسامات الدّاخليّة والتدخّلات الخارجيّة.

علاوةً على ذلك، شدّد اتّفاق الطّائف على ضرورة احترام الحدود المعترف بها دوليًّا للبنان، ليضع حدًا نهائيًا للجدل الذي أُثير خلال الحرب حول الحدود والهويّات المتّعددة، ولاسيّما من الجانب السّوري. في هذا السياق، كان الاتفاق بمثابة إعادة صياغة لعقد اجتماعي وطني يؤكّد أنّ التّعدديّة السّياسيّة والطّائفيّة لا يمكن أن تكون مدخلًا للانقسام، بل يجب أن تُدرج ضمن إطار دولة واحدة موحّدة. وقد تجسّد ذلك في إعادة الاعتبار لمفهوم السّيادة الوطنيّة، بما يشمل استقلال القرار السّياسي، وتعزيز سلطة الدّولة على كامل أراضيها، وضبط أي نفوذ خارجي يتعارض مع المصلحة الوطنيّة[2] .

ومع ذلك، فقد أظهر الواقع العملي بعد عام 1990 وجود فجوة كبيرة بين النّصوص والتّطبيق، حيثُ استمرت الوصاية السّوريّة على القرار اللّبناني، ممّا أدّى إلى اختلالات في ممارسة السّيادة الدّاخليّة والخارجيّة. وقد بقيت بعض المناطق خاضعة لقوى الأمر الواقع، واستمرّت التدخّلات الإقليميّة والدّوليّة في الشّأن اللّبناني، ممّا أثّر سلبًا على وحدة الدّولة. ومع ذلك، فإنّ الطّائف أرسى مرجعيّة قانونيّة وسياسيّة شكّلت قاعدة لإعادة بناء مؤسّسات الدّولة، وحافظ على فكرة "لبنان الواحد" كخط أحمر لا يمكن تجاوزه.

[1] سليمان، عصام، *الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة*، بدون دار نشر، بيروت، ط.1، 1998، ص. 81.

[2] **معوض، سامي، *الازدواجية في السلطة اللبنانية بعد الطائف***، بيروت: مركز الدّراسات السّياسيّة، 2003، ص. 102.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثًا: إعادة إدماج لبنان في محيطه العربي والدولي

شكّل اتّفاق الطّائف نقطة تحوّل في إعادة ربط لبنان بمحيطه العربيّ والدّولي بعد سنوات من العزلة والانقسام، حيثُ جاء ليؤكّد بوضوح على الهويّة العربيّة للبنان، وولائه الثّابت لميثاق جامعة الدّول العربيّة، وللقرارات الدّوليّة، ولاسيّما تلك الصّادرة عن الأمم المتّحدة. وبالتّالي، وضع الاتّفاق حدًا للتّجاذبات التي أثارتها الحرب الأهلية حول هويّة لبنان وانتمائه، حيثُ كانت بعض الأطراف تميل إلى الطّرح الغربي أو الانعزالي، بينما تمسّكت أخرى بالبعد العربي كخيار استراتيجيّ

علاوةً على ذلك، أعاد الاتّفاق تأكيد عضويّة لبنان الفاعلة في الجامعة العربيّة، بعد أن كان دوره قد انكمش خلال الحرب إلى حد الغياب. وقد أتاح ذلك للدّولة اللّبنانيّة استعادة مكانتها الدّبلوماسيّة، والانخراط مجددًا في المبادرات العربيّة والإقليميّة. كذلك، عزّز الاتّفاق انفتاح لبنان على المجتمع الدّولي، خاصّةً من خلال التّأكيد على التزامه بالشّرعيّة الدّوليّة والقرارات الأمميّة المتعلّقة بسيادته ووحدة أراضيه[1].

على الصّعيد العملي، جاء الاتفاق في ظلّ دعم ورعاية عربيّة ودوليّة كبيرة، بحيثُ تولّت المملكة العربيّة السّعودية، بالتّعاون مع اللّجنة الثلاثيّة العربيّة (السّعوديّة، المغرب، الجزائر)، مهمّة خلق الظّروف السّياسيّة اللاّزمة لرعاية الاتّفاق وتعزيزه. كذلك، كان الدّور السّوري ضامنًا أساسيًّا لتنفيذه على الأرض، وذلكمن خلال وجود القوات السّوريّة في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت الشّرعيّة الدّوليّة، خاصّةً من الولايات المتّحدة وفرنسا، الغطاء الضّروري لتسويق الاتّفاق وضمان تنفيذه بين الأطراف اللّبنانية المتنازعة.

[1] معوض، سامي، ***الازدواجية في السلطة اللبنانية بعد الطائف***، مرجع سابق، ص. 105

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني: البعد المؤسساتي

يُعدّ اتّفاق الطّائف محطّة أساسيّة في إعادة تكوين الدّولة اللّبنانية بعد سنوات طويلة من الحرب الأهليّة والانهيار المؤسّساتي. وقد أدّى إلى إطلاق مسار إصلاحي دستوري وإداري هدفه إعادة تفعيل الحياة الشّرعيّة وضمان عودة الانتظام العام في عمل المؤسّسات، وبالتّالي، يُمكن إبراز هذا البعد من خلال ثلاث ركائز رئيسيّة:

أوّلًا: إعادة تفعيل الحياة الدستورية بعد الفراغ والانهيار

ساهم اتّفاق الطّائف بصورة مباشرة في إعادة الحياة الدّستوريّة في لبنان بعد سنوات طويلة من التّعطيل والفراغ السّياسي. خلال الحرب الأهليّة التّي استمرّت خمسة عشر عامًا، توقّفت معظم مؤسّسات الدّولة، وتآكلت شرعيّة السّلطة بسبب الانقسامات الطّائفيّة والصّراعات السّياسيّة والعسكريّة. وقد أدّى هذا الوضع إلى شلل شبه كامل في عمل المؤسّسات الدّستوريّة، وخلق فراغ في السّلطة التنفيذيّة والتشريعيّة على حد سواء، ممّا أثّر سلبًا على استقرار الدّولة ووحدة المجتمع اللّبناني. لقد أضعف هذا الفراغ قدرة الدّولة على اتّخاذ القرارات الحاسمة، وأدّى إلى تفكّك النّظام الإداري وإعاقة تنفيذ القوانين، كما تسبّب في فقدان الثّقة بين المكوّنات الطّائفيّة المختلفة، ممّا شكّل تحديًّا كبيرًا أمام أي جهود لإعادة بناء الدّولة[1].

في هذا السّياق، شدّد اتّفاق الطّائف على الدّستور كمرجعيّة أساسيّة للنّظام السّياسي، بحيثُ أدخل تعديلات هامّة على كيفيّة توزيع السّلطات بين الطّوائف، ممّا ضمن مشاركة متوازنة للمكوّنات المختلفة في الحكم، وساهم في تقليل الهيمنة الطّائفيّة وعزّز مبدأ المحاصصة التّوافقيّة. كذلك، أتاح هذا الإطار الدّستوري الجديد للمجلس النّيابي والسّلطة التنفيذيّة استعادة وظائفهما التّشريعيّة والرّقابيّة، حيثُ أصبح بإمكان البرلمان ممارسة دوره في سنّ القوانين ومراقبة تنفيذ السّياسات العامّة، وتعزيز دور الحكومة في اتّخاذ القرارات التّنفيذيّة ضمن إطار مؤسّساتي واضح.

بعد اتّفاق الطائف، تمّت إعادة بناء الثّقة بين القوى الوطنيّة المختلفة، ووضع الأسس اللاّزمة لمرحلة جديدة من العمل المؤسّساتي. وقد تركّزت هذه المرحلة على احترام الشّرعيّة الدّستوريّة واستعادة الانتظام في الحياة العامّة. كما وساهم هذا الإصلاح في تعزيز دور المؤسّسات كحماية لحقوق المواطنين وتنظيم الصلاحيّات

[1] سليمان، عصام، *الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة*، مرجع سابق، ص. 84.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بين السّلطات، مع توفير آليّات رسميّة للتّنسيق بين المؤسّسات وتقليل التّداخلات. وعليه، أصبح النّظام السّياسي اللّبناني بعد الطّائف أكثر قدرة على مواجهة الانقسامات الدّاخليّة، مع الحفاظ على استقرار الدّولة وضمان استمرار عمل المؤسّسات ضمن قواعد دستوريّة واضحة. وتَمثّل هذه الخطوة تقدماً أساسياً نحو ترسيخ حكم القانون ودعم الديمقراطيّة في لبنان.

ثانيًا: إعادة هيكلة المؤسسات الدستورية والإدارية

تضمّن اتّفاق الطّائف مجموعة من الإصلاحات الهيكليّة الأساسيّة في المؤسّسات الرّسميّة، وكان الهدف منها إعادة تنظيم الدّولة بعد سنوات من الانهيار والفوضى التّي شهدتها الحرب الأهليّة. وقد شملت هذه الإصلاحات تعديل العلاقة بين رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء والمجلس النيّابي، ممّا جعل السّلطات الثّلاث أكثر توازناً، مع تحديد صلاحيّات كلّ سلطة بشكل يُقلّل من التّدخلات ويُعزّز مبدأ الفصل بين السّلطات. وقد تمّ نقل جزء كبير من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة إلى مجلس الوزراء مجتمعًا، ممّا عزّز دور الحكومة كمؤسّسة تنفيذيّة مركزيّة تخضع للرّقابة النّيابيّة، وجعل المجلس النّيابي المرجع الأساسيّ لمراقبة السّياسات العامّة، ممّا يضمن خضوع الحكومة للمساءلة والمحاسبة السّياسيّة.

علاوةً على ذلك، تضمّنت الإصلاحات إعادة هيكلة الأجهزة الإداريّة للدّولة، بما في ذلك الوزارات، والمؤسّسات العامّة، والمجالس المحليّة، والهيئات الرّقابيّة. وتم تحديد اختصاصات كلّ جهة بوضوح، بهدف تعزيز الشّفافيّة وتسهيل عمليّة الرّقابة والمساءلة. وقد ساهم هذا التّنظيم في تقليص ازدواجيّة الصّلاحيات والتّداخل الإداري، وتحسين كفاءة العمل المؤسّساتي، ممّا أتاح للدّولة متابعة تنفيذ السّياسات العامّة على المستويين المركزي والمحلّي بشكل أكثر فعاليّة.

على صعيد الإدارة المحليّة، ركّز اتّفاق الطّائف على تعزيز دور المجالس البلديّة والإقليميّة، ومنحها صلاحيّات محدّدة لإدارة الشّؤون المحليّة، ممّا ساعد في تقريب المؤسّسات من المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدّمة، بالإضافة إلى إنشاء آليّات لضبط الإنفاق المحلّي وضمان توجيه الموارد بما يخدم المصلحة العامّة. لقد هدفت هذه الإصلاحات الهيكليّة إلى تجاوز آثار الفوضى الإداريّة الناتجة عن الحرب، وإرساء قواعد واضحة للمسؤوليّة والمحاسبة داخل كل مؤسّسة، ممّا يُعزّز استقلاليّة السّلطات ويضمن احترام النّصوص الدّستوريّة والقوانين المعمول بها. علاوةً على ذلك، سعت هذه الهيكلة إلى تمكين المؤسسات من مواجهة التحديات الناشئة عن الانقسامات الطائفية والسياسية، من خلال وضع آليّات رسميّة لتوزيع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الصلاحيّات وتحديد المسؤوليّات، بحيثُ يُصبح كلّ طرف مؤسّساتي مسؤولًا عن أداء محدّد، ممّا يقلّل من فرص التّجاوزات أو الاحتكار السّياسي للقرار.

ثالثًا: تعزيز الرّقابة والمساءلة المؤسّساتيّة

تُعتبر الرّقابة والمساءلة من الأسس الأساسيّة للبعد المؤسّساتي بعد اتّفاق الطّائف، حيثُ ركّز الاتّفاق على ضرورة أن تكون جميع مستويات السّلطة خاضعة للمساءلة والشّفافيّة. وقد منح الطّائف المجلس النيابي صلاحيّات أكبر لمراقبة الحكومة والسّياسات العامة، بما في ذلك متابعة تنفيذ الموازنات العامّة، وفحص الإنفاق الحكومي، ومراجعة القوانين والتّشريعات، وضمان تطبيقها بشكلٍ فعّال لتحقيق المصلحة الوطنيّة .

كما أصبح بإمكان المجلس استخدام أدوات دستورية متنوعة لتعزيز الرقابة، مثل طرح الثقة بالحكومة أو بالوزراء، وطرح الأسئلة والاستجوابات، ولجان التّحقيق البرلمانية، والتي تُمثّل وسائل لمحاسبة المسؤولين عن الأداء الحكومي وسوء الإدارة أو الفساد. يجب أن تُتيح هذه الآليّات للنوّاب التأكّد من التزام الحكومة بالخطط الوطنيّة والأولويّات الماليّة والإداريّة، وضمان توزيع الموارد بشكلٍ عادلٍ بين القطاعات والطّوائف.

على الرغم من وجود إطار دستوري واضح، إلاّ أنّ فعاليّة الرّقابة بقيت محدودة بسبب تعقيدات النّظام السياسي اللّبناني. فالتّحالفات الطّائفية والحزبية، ونفوذ الزّعامات التقليديّة، وغياب الإرادة السّياسية المستقلّة، جعلت من الصّعب فرض مساءلة حقيقيّة على الوزراء أو الحكومة ككلّ. وفي العديد من الأحيان، تحوّلت الرّقابة إلى مجرّد ممارسة شكليّة أو رمزيّة، تقتصر على متابعة الأداء على الورق دون القدرة على التّأثير الفعليّ في السّياسات الحكوميّة أو إصلاح الهدر المالي والإداري .

لذلك، يتّضح أنّ اتّفاق الطّائف وضع إطارًا مؤسساتيًا لتعزيز الرّقابة والمساءلة، لكنّه لم يضمن فعاليّة التّطبيق على الأرض، ممّا يُبرز الفجوة بين النّص الدّستوري والواقع العمليّ، ويؤكّد بالتّالي ضرورة إجراء إصلاحات هيكليّة وسياسيّة، لتعزيز استقلاليّة المجلس النّيابي، وتمكينه من ممارسة الرّقابة والمساءلة بشكلٍ فعليّ وشفّاف، ممّا يُساهم في تحقيق التّنمية المستدامة وحماية المصلحة العامّة.

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي – الوطني

أوّلاً: المصالحة الوطنية بين الفئات والطوائف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شكّل اتّفاق الطّائف إطارًا سياسيًا وقانونيًا لإرساء المصالحة بين الفئات والطّوائف اللّبنانية بعد خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية، حيثُ ارتكز على مبادئ أساسيّة تهدف إلى تجاوز الانقسامات التّاريخيّة وإعادة بناء الثّقة بين الأطراف المختلفة. في الواقع، اعتمد الاتّفاق على مبدأ المشاركة المتوازنة بين جميع المكوّنات الطّائفيّة، سواء كانت مسيحيّة أو إسلاميّة أو غيرها من الجماعات، ممّا ساهم في تقليل الاحتقان الطّائفي وتعزيز مفهوم الشّراكة الوطنيّة في اتّخاذ القرار. كذلك، ركّز الاتّفاق على إعادة الثّقة بين الأطراف المتصارعة من خلال ضمان تمثيل متكافئ في المؤسّسات الرّسميّة، بما في ذلك البرلمان والحكومة، وتشجيع الحوار بين القوى السّياسيّة عبر آليّات دستوريّة وقانونيّة محدّدة.

لقد ساهم هذا الإطار في وضع أسس لتعايش سياسي مؤسسّاتي يمكن أن يُقلّل من احتمالات العنف السّياسي المباشر ويخلق بيئة للنّقاش البنّاء بدلاً من التّصادم المستمرّ. ومع ذلك، لم تكن المصالحة كاملة أو شاملة كما كان متوقّعًا، وذلك نظرًا لاستمرار بعض الخلافات الطائفيّة والسياسيّة في التّأثير على توزيع السّلطة والموارد، وكذلك على القرارات اليوميّة في المؤسّسات العامة. وقد أشار بعض المراقبين إلى أن المصالح الطّائفيّة المحليّة غالبًا ما تفوقت على التوجّه الوطني العام، ممّا أعاق تنفيذ بعض بنود الاتّفاق على أرض الواقع.[1]

رغم ذلك، شكّل اتّفاق الطّائف نقطة انطلاق لبدء مسارات مصالحة وطنيّة تدريجيّة، سواء من خلال الحوار السياسي أو عبر المشاريع المجتمعيّة والمؤسساتيّة التي تهدف إلى تعزيز التّماسك الاجتماعي. فقد أتاح هذا المسار خلق أرضيّة للتّعاون بين الفئات المختلفة، ممّا يساهم في بناء شعور بالانتماء إلى الدّولة اللّبنانية الجامعة، بعيدًا عن الانقسامات الطّائفية التقليديّة. كما فتح المجال أمام مبادرات مدنيّة واجتماعيّة لتعزيز الثّقة بين المواطنين، من خلال التّعليم المشترك والمشاريع التنمويّة التي تجمع بين مجتمعات متعدّدة الطّوائف في إطار مشترك.

في هذا الإطار، لعبت السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في بعض المناطق دورًا مهمًّا في تخفيف التوتّرات الطّائفيّة، وذلك من خلال التّركيز على توزيع الموارد بشكلٍ أكثر عدلاً وتوفير فرص عمل مشتركة بين أبناء الطّوائف المختلفة، ممّا ساهم في تعزيز شعور الانتماء المشترك للدّولة[2]. بعد الحرب الأهليّة، كان هدف بسط سلطة الدّولة اللّبنانية على كامل أراضيها استراتيجيًا لإعادة الشّرعيّة الدستوريّة والمؤسّساتيّة،

[1] سليمان، عصام، *الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة*، مرجع سابق، ص. 87.

[2] مسرة، أنطوان، *النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة*. بيروت: المكتبة الشرقية، 2005، ص. 109.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وإرساء الأمن والاستقرار في المناطق التي كانت تحت سيطرة ميليشيات محليّة وطائفيّة. وقد نص اتّفاق الطائف على تفكيك الميليشيات وتسليم الأسلحة للدّولة، مع الحفاظ على التمثيل المتوازن للطوائف في الأجهزة الأمنية والعسكريّة، ممّا ساهم جزئيًا في استعادة هيبة الدولة كمرجعيّة قانونيّة وحيدة.

ثانيًا: بسط سلطة الدّولة على كامل الأراضي

سعى اتّفاق الطّائف إلى استعادة الدّولة لسيطرتها على أراضيها بالكامل بعد سنوات من التفكّك المؤسّساتي والانقسامات الطّائفيّة التي نتجت عن الحرب الأهليّة، وقد نصّ على تسليم الأسلحة غير الشّرعية للدّولة، ممّا مهّد الطّريق أمام الحكومة لاستعادة سلطتها الشرعيّة والفعليّة في جميع المناطق، وضمان الأمن العام للمواطنين، ممّا يُعزز شعور الانتماء للسّلطة الوطنيّة بدلاً من النّفوذ المحلّي والطّائفي [1].

إلاّ أنّ بسط سلطة الدّولة لم يقتصر فقط على الجانب الأمني، بل شمل أيضاً الإدارة المحليّة والخدمات العامّة مثل القضاء والتّعليم والصحّة والبنية التحتيّة. وبدورها سعت الحكومة إلى توحيد المعايير وتطبيق القانون على جميع المواطنين دون تمييز طائفي. ومع ذلك، لا تزال بعض المناطق تواجه تحديّات في فرض السّلطة الكاملة للدّولة بسبب استمرار النّفوذ المحلّي لبعض القوى التقليديّة أو الفاعلين الخارجيين، ممّا أدّى إلى وجود فجوات في تطبيق القانون والمساواة في تقديم الخدمات.

لقد شجّعت البنود الدّستورية والإصلاحات المرتبطة بها على تعزيز الحوار بين مكوّنات المجتمع، ودعمت المبادرات المدنيّة التي تركز على التعليم المشترك، والمشاريع التنموية متعددة الطوائف، والأنشطة الثقافيّة التي تتيح للمجتمعات المختلفة التّواصل والتّعارف. علاوةً على ذلك، ساهم التّوزيع العادل للسّلطة في إعادة هيكلة الإدارة المحليّة بما يتماشى مع المعايير الدّستوريّة والقانونيّة، وأعاد تفعيل المؤسّسات الرّسميّة، بما في ذلك البلديّات والمحاكم والخدمات العامّة، في المناطق التي كانت خارج نطاق الدّولة الفعلي. كما كانت هذه خطوة أساسيّة نحو خلق توازن بين الأمن والسّيادة الوطنيّة، وحماية حقوق المواطنين وضمان تطبيق القانون على الجميع دون تمييز طائفيّ .

ومع ذلك، بقي تنفيذ هذا التّوزيع للسّلطة متأثّرًا بالتّوازنات الطّائفية والتّحالفات السياسيّة المحليّة، ممّا جعل عمليّة استعادة سلطة الدّولة تدريجيّة وغير مكتملة في بعض المناطق. واستمرّت بعض القوى السّياسيّة

[1] منسى، بشارة، *بين الطائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطن*، بيروت: دار النهار، 1994، ص. 54

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والطائفيّة في ممارسة نفوذ محلي قوي، ممّا خلق فجوات في تطبيق القانون وتقديم الخدمات، وأدّى إلى استمرار شعور بعض المواطنين بعدم المساواة في التّمثيل والحقوق[1].

علاوةً على ذلك، لعبت المبادرات المدنيّة والمنظّمات الدّوليّة دورًا مهمًا في دعم سلطة الدّولة، سواء من خلال مشاريع إعادة الإعمار، أو برامج التّنمية المحليّة، أو تعزيز قدرات المؤسّسات الأمنيّة والإداريّة. وقد ساعد هذا الدّعم في تعزيز شرعيّة الدّولة وتوسيع نفوذها، ممّا ساهم في تقليص تأثير القوى المحليّة المسلّحة وتحقيق استقرار نسبي على المدى المتوسّط.

ثالثًا: خلق مناخ جديد للعيش المشترك بعد الحرب

سعى اتفاق الطائف إلى خلق بيئة جديدة تعزّز العيش المشترك، وتقوم على احترام الحقوق المتساوية لجميع الطّوائف والمكوّنات اللّبنانية، وتُشجع على التّعاون بين المواطنين بناءً على مفهوم المواطنة بدلاً من الانتماء الطّائفي فقط. وقد تحقّق هذا جزئيًّا من خلال ضمان التّمثيل المتوازن في المؤسّسات الرسميّة، مثل البرلمان والحكومة والإدارات المحليّة، بالإضافة إلى تعزيز الحوار الوطني والمصالحة بين الفئات التي كانت متصارعة في السّابق[2] .

كذلك، ركّز الاتّفاق على إعادة بناء الثّقة بين المواطنين من خلال تشجيع المبادرات المدنيّة والتعليميّة والثّقافيّة المشتركة، التّي تجمع بين أبناء الطّوائف المختلفة في مشاريع ومؤسّسات تعليميّة وتنمويّة وثقافيّة. وقد ساعدت هذه المبادرات في تعزيز قيم التّعايش والاحترام المتبادل، وإعادة تشكيل الرّوابط الاجتماعيّة التي تعرّضت للتمزّق خلال سنوات الحرب.

وعلى الرّغم من التّحديات المستمرّة، مثل الاعتماد على الولاءات الطّائفيّة في السّياسة والمجتمع، ووجود بعض القوى التي تسعى لاستغلال الانتماء الطّائفي لتحقيق مصالح خاصّة، إلاّ أنّ اتّفاق الطّائف وضع أساسًا يمكن البناء عليه لتعزيز الوحدة الوطنيّة. وقد ساهمت الإجراءات في تقليل التوتّرات الطّائفيّة المباشرة، وأوجدت إطارًا مؤسسيًّا واجتماعيًّا لتطوير ثقافة سياسيّة تعتمد على الحوار والمشاركة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في بعض المناطق في توفير فرص متساوية للعمل والخدمات بين أبناء الطّوائف المختلفة، ممّا عزّز الاعتماد المتبادل بين المجتمعات المحليّة وقلّل من

[1] **علوش، مصطفى**، "الطائف والدولة الفاشلة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 384، 2011.

[2] Salam, N., "Taif Revisited: The Legacy of a Pact." In *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Peace*, edited by Theodor Hanf and Nawaf Salam, 2003, Beirut: LCPS.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النّزاعات اليوميّة النّاتجة عن الانقسامات الطّائفيّة. وبدورها لعبت وسائل الإعلام المحليّة والمنظمات غير الحكوميّة دورًا مهمًّا في نشر قيم المصالحة والتعايش، وتقليل الخطاب الطائفي التحريضي، ممّا ساهم في توجيه المجتمع نحو فهم مشترك للمصلحة الوطنيّة[1].

المبحث الرابع: الإصلاحات الأمنية والسيادية

أوّلاً: حل الميليشيات وتسليم السلاح للدولة

شكّل حلّ الميليشيات وتسليم الأسلحة إلى الدّولة أحد أبرز بنود اتّفاق الطّائف، حيثُ هدف إلى إنهاء الفوضى الأمنيّة وضمان احتكار الدّولة للعنف المشروع، واعتُبر شرطًا أساسيًا لتحقيق الأمن والاستقرار بعد الحرب الأهليّة الطويلة. نصّ الاتّفاق على مهلة محدّدة لتفكيك الميليشيات اللّبنانية وغير اللّبنانية وتسليم أسلحتها للدّولة اللّبنانية، ممّا ساعد تدريجيًا في استعادة سلطة الدّولة على الأراضي اللّبنانية وإعادة فرض الشّرعيّة الوطنيّة في جميع المناطق .

شكّل هذا الإجراء خطوةً أساسيّة نحو تعزيز الأمن العام، حيثُ منح الدّولة القدرة على التحكّم في القوّات المسلّحة والأمن الداخلي، ووضع حدًّا للفوضى المسلّحة التي كانت تهدّد المواطنين والممتلكات العامّة. كما ساهم في إعادة تنظيم المشهد الأمني بشكلٍ مركزيّ، حيثُ أصبح دور الأجهزة الرّسميّة مثل الجيش وقوى الأمن الدّاخلي مؤسّساتيًا وواضحًا، ويخضع للسّلطة الوطنيّة بدلاً من الاعتماد على الميليشيات أو القوى المحليّة غير الشّرعيّة.

ولكنّ تنفيذ هذا البند واجه تحدّيات عمليّة كبيرة، مثل مقاومة بعض الفصائل المسلّحة وتأخّر تسليم الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، حاولت بعض الميليشيات الحفاظ على نفوذها المحلّي أو استخدام أسلحتها كوسيلة ضغط سياسيّ. كذلك، نشأت تأثيرات إقليميّة ودوليّة على عمليّة التّسليم، بسبب تدخّل بعض الدّول التي دعمت الفصائل المسلّحة في السّابق، ممّا زاد من تعقيد عمليّة تفكيك الميليشيات بالكامل.[2]

كما وشكّل حلّ الميليشيات وتسليم السّلاح أساسًا لإعادة هيكلة المؤسّسات الأمنيّة على أسس وطنيّة، وفتح المجال أمام برامج دمج مقاتلي الميليشيات السّابقين في الجيش أو المجتمع المدني، ممّا ساعد في تقليل حالات العنف المحلي وتعزيز الاستقرار السّياسي والاجتماعيّ. كما أرسى هذا البند مبدأً واضحًا بأنّ الدّولة

---

[1] منسى، بشارة، *بين الطائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطن*، ص. 57.

[2] مسرة، أنطوان، *النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة*، مرجع سابق، ص. 110.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وحدها هي المرجع الشّرعي والوحيد للاستخدام المشروع للقوّة، ممّا اعتُبر خطوة حاسمة نحو بناء دولة مركزيّة قادرة على فرض الأمن وحماية المواطنين.

ثانيًا: إعادة بناء الجيش والقوى الأمنية

بعد انتهاء الحرب الأهليّة، واجه الجيش اللّبناني والقوى الأمنيّة تحديّات كبيرة بسبب الضّعف والانقسام الطّائفي والسّياسي، ممّا أثّر سلبًا على قدرتهم في فرض القانون والنّظام وحماية المواطنين. وقد جاء اتّفاق الطّائف ليضع خطّة لإعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنيّة، بهدف توحيد القوّات تحت سلطة الدّولة المركزية وتعزيز قدراتها لمواجهة التحديّات الأمنيّة، سواء الدّاخلية أو الخارجيّة، ممّا يعكس سيادة الدولة واستقلالها عن أي نفوذ محليّ أو دولي[1] .

في الواقع، تضمّن هذا البرنامج الإصلاحي مجموعة من الإجراءات، مثل إعادة تدريب وتأهيل الضبّاط والمقاتلين، وتوحيد القيادات لضمان خضوعها للأوامر الرّسميّة، بالإضافة إلى دمج الأجهزة الأمنيّة المختلفة تحت سلطة واحدة، ممّا يُعزّز التّنسيق والكفاءة في تطبيق القانون والحفاظ على الأمن. كما شملت الإصلاحات ضمان تمثيل طائفي متوازن داخل المؤسّسة العسكريّة والأمنيّة، ممّا يُظهر التّوازن السياسي العام في البلاد ويُساهم في تقليل مخاطر الانقسام الدّاخلي في المؤسّسات الأمنيّة.[2]

ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الخطوات ساهمت في تعزيز ثقة المواطنين بالدّولة ومؤسّساتها، حيثُ أصبحت القوّات المسلّحة والأمنيّة أكثر تنظيمًا وتماسكًا، ممّا جعلها قادرة على فرض القانون وحماية الاستقرار الوطني دون الانحياز لأيّة طائفة أو جهة سياسيّة معيّنة. كما أنّ تعزيز قدرات الجيش والأجهزة الأمنيّة أتاح لهما مواجهة التّهديدات الخارجيّة أو التدخّلات الإقليميّة التي كانت تُشكل خطرًا على وحدة الدّولة وسلامة أراضيها .

من ناحية أخرى، ساعدت هذه الإصلاحات في دمج عناصر الميليشيات السّابقة في الجيش والقوى الأمنيّة بشكلٍ منظّمٍ، ممّا ساهم في تحويل هذه العناصر من أدوات نفوذ طائفي محلّي إلى قوّة موحّدة تعمل ضمن إطار الدّولة، وبالتّالي تقليل مصادر التوتّر المحلّي والاقتتال الدّاخلي. كما ساهمت في وضع أساس طويل

[1] Makdisi, Samir, *The Lebanese Civil War and the Taif Agreement: An Institutional Perspective*. American University of Beirut Working Papers, 2004, p. 95.

[2] منسى، بشارة، *بين الطائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطن*، ص. 58

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأمد لأمن داخلي مستقر، قادر على حماية المواطنين وتوفير بيئة آمنة للنّشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهو شرط أساسي لبناء الدّولة الحديثة بعد الحرب.

ثالثًا: تأكيد مبدأ السيادة الوطنية مع روابط مميّزة مع سوريا

أكّد اتّفاق الطّائف على أهميّة سيادة لبنان واستقلاله الوطني كخطوة أساسية لإعادة بناء الدّولة بعد الحرب، وعزّز من استقلاليّة المؤسّسات اللّبنانية في اتّخاذ القرارات السّياسية والأمنيّة. في الوقت عينه، نصّ الاتّفاق على تعزيز العلاقات الثّنائية مع سوريا، التي كانت لها دور كبير في رعاية الاتّفاق والإشراف على تنفيذه، لضمان استقرار لبنان في السّياق الإقليمي ومنع العودة إلى الفوضى أو الانقسامات المسلّحة .

شمل هذا التّنسيق مجالات الأمن والسّياسة، ممّا أتاح دمج القوى السّوريّة السّابقة أو المتأثّرة بالتدخّل السّوري ضمن نظام الاستقرار الإقليمي، وتسهيل مراقبة تنفيذ البنود الأمنيّة للاتّفاق. وقد ساعد هذا التّوازن بين السّيادة الوطنيّة والعلاقات الخاصّة مع سوريا في توفير إطار أولي لتأمين الأمن الدّاخلي، وخلق توازن بين الضّمانات الدوليّة والإقليميّة للدّولة اللّبنانية، مع الحفاظ على دور الدّولة المركزيّة في فرض القانون والنظام.

ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا البند ساهم في إرساء قاعدة للتّوازن بين الاستقلال الوطني والاستقرار الإقليمي، إذ منح الدّولة اللّبنانية فرصةً لإعادة بناء مؤسّساتها الأمنيّة والسّياسيّة ضمن إطار مؤسّساتي متكامل، مع الحفاظ على علاقات استراتيجيّة تضمن مراقبة تنفيذ الاتّفاق واستقرار الحدود والمناطق الحسّاسة. كما عزّز هذا المبدأ إدراك المواطنين بأنّ السّيادة الوطنيّة لا تتعارض مع العلاقات الثّنائيّة الإقليميّة البنّاءة، إذا ما تمّ توظيفها في إطار استراتيجي يحفظ الاستقرار ويحدّ من الانقسامات الدّاخليّة.

رابعًا: تعزيز اللامركزية الإدارية

سعى اتّفاق الطّائف إلى إدخال إصلاح إداري شامل يعتمد على مبدأ اللاّمركزيّة الإداريّة الموسّعة، حيثُ أظهر الواقع اللّبناني قبل الطّائف وجود اختلال واضح في هيكل النّظام الإداري، الذي كان يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على مركزيّة شديدة تركّزت في العاصمة ومؤسّسات الدّولة المركزيّة، ممّا انعكس سلبًا على المناطق والأطراف. إذ أدّت المركزيّة المفرطة إلى تهميش المناطق البعيدة عن بيروت، وخلقت تفاوتًا كبيرًا في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستويات التّنمية والخدمات، ممّا جعل شريحة واسعة من اللّبنانيين تشعر بالغبن والحرمان، وبالتّالي أدّى إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعيّة والسياسيّة [1].

وفي هذا السّياق، وضع اتّفاق الطّائف أسس جديدة للحكم المحلي، من خلال منح البلديّات والاتّحادات البلديّة دورًا أكبر وأكثر فعاليّة في إدارة شؤونها الدّاخلية، بما في ذلك ملفّات التّنمية، وتوزيع الخدمات، وتحسين البنى التحتيّة، وتعزيز الرّقابة الشّعبية المباشرة على الأداء المحلي. كما نصّ الاتفاق على إنشاء مجالس محليّة منتخبة تتمتّع بصلاحيّات تنفيذية وماليّة، مع بقاء السّلطة المركزيّة ضامنة للسّياسات العامّة، ولسيادة الدّولة ووحدتها. وكان من المفترض أن يُشكّل هذا التّوازن بين صلاحيّات المركز وصلاحيّات الأطراف رافعة لإعادة بناء الدّولة على أسس أكثر عدالة وفعاليّة[2].

وقد اعتُبرت اللاّمركزية وسيلةً لتحقيق عدالة إنمائيّة أوسع، من خلال تقليص الفجوة بين المركز والمناطق، وتوزيع فرص التّنمية بشكلٍ متوازن للحدّ من الهجرة الدّاخلية نحو العاصمة، وإعادة الاعتبار لدور الأطراف في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما وسعت هذه الإصلاحات إلى تعزيز مبدأ المشاركة الشّعبيّة المباشرة في صنع القرار المحلّي، عبر تحسين آليّات المحاسبة والشّفافيّة .

لكنّ هذه المبادئ واجهت تحديّات كبيرة عند تطبيقها، حيثُ ظلّت الإصلاحات محدودة بسبب غياب الإرادة السّياسيّة الحقيقيّة، والتأخير في إصدار القوانين اللاّزمة، بالإضافة إلى هيمنة المحسوبيّات الطّائفية والسّياسيّة التي كانت تخشى من أن تتحوّل اللاّمركزية إلى مدخل للفدراليّة المقنّعة، ممّا قد يُهدّد وحدة الكيان اللّبناني. كما أنّ ضعف الإمكانيّات الماليّة والبشريّة للبلديّات والمجالس المحليّة ساهم في إعاقة تحقيق الأهداف المرجوّة[3].

[1] Krayem, Hassan. “The Lebanese Civil War and the Taif Agreement.” In *Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays*, edited by Paul Salem, 411–436. Beirut: American University of Beirut, 1998, p. 73.

[2] مسرة، أنطوان، *النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة*، مرجع سابق، ص. 113.

[3] **الشامي، وليد، *التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب***، دمشق: دار الفكر، 2008، ص. 89.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الخامس: الإصلاحات الدستورية والسّياسيّة

أوّلاً: تقليص صلاحيّات رئيس الجمهوريّة

شكّل اتفاق الطّائف محطّةً مفصليّة في إعادة صياغة التّوازنات الدّستوريّة في لبنان، إذ أعاد توزيع السّلطات بين الرّئاسات الثلاث، ورسّخ مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وكرّس الطّابع البرلماني للنّظام. وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابةً لمطالب داخليّة وإقليميّة ملحّة، وهدفت إلى تجاوز الأزمات التي فجّرتها الصّيغة السّابقة للنّظام، التي وُصفت بعدم العدالة في توزيع السّلطات والتّمثيل. وبذلك، لم يكن الطّائف مجرّد وثيقة لإنهاء الحرب، بل خطوة تأسيسيّة لإعادة هيكلة النّظام السّياسي اللّبناني وفقًا لأسس جديدة[1].

قبل اتّفاق الطّائف، كان لرئيس الجمهوريّة صلاحيّات واسعة تجعله محور إدارة الدولة، بحيثُ كان بإمكانه تعيين وإقالة رئيس الحكومة، وحلّ البرلمان، بالإضافة إلى سلطته شبه المطلقة في قيادة الجيش وإدارة السّياسة الخارجيّة. لقد جعلت هذه الصّلاحيّات من الرّئاسة الأولى موقعًا مهيمنًا، ممّا أثّر على التّوازن الطّائفي نظرًا لأنّ المنصب مخصّص للموارنة .

إلاّ أنّ الطّائف جاء ليعيد تعريف دور رئيس الجمهوريّة ضمن نظام تشاركي أكثر توازنًا، حيثُ تمّ تقليص صلاحيّاته التنفيذيّة، ولم يعد بإمكانه إصدار المراسيم إلاّ بتوقيع رئيس الحكومة أو الوزير المختصّ. كذلك أصبح ملزمًا بمراعاة الاستشارات النيّابيّة الملزمة عند تكليف رئيس الحكومة، ممّا قلّل من سلطته التقديريّة السّابقة. بالإضافة إلى ذلك، لم يعدْ بإمكانه حلّ البرلمان إلا بشروط معقّدة ومحدودة، ممّا شكّل قيدًا إضافيًا على دوره السّياسي[2].

لم يهدف هذا التّقليص إلى إضعاف الموقع المسيحي الأوّل في الدّولة، بل كان يسعى لتحقيق توازن أكبر بين الطّوائف من خلال جعل السّلطة التنفيذيّة جماعيّة تحت قيادة مجلس الوزراء. ومع ذلك، أثار هذا التّغيير جدلاً واسعًا في الأوساط المسيحيّة، حيثُ اعتبرت أنّ الطّائف قد انتقص من مكانة الرّئاسة الأولى وحوّلها إلى منصب رمزي أكثر من كونه فعّالًا. من جهةٍ أخرى، اعتبر المسلمون، وخاصّة السنّة، أنّ هذه

[1] **صليبا، أنطوان**، "الطائفية السياسية وجدلية الإصلاح: الطوائف بين القبول والرفض"، **شؤون لبنانية**، العدد 45، 2005.

[2] **أبو خليل، أسعد، معالم الدولة الطائفية: قراءة نقدية في النظام اللبناني بعد الطائف**، بيروت: دار الفارابي، 2005، ص. 85.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخطوة كانت تصحيحيّة، حيثُ أعادت الاعتبار لرئاسة الحكومة ومنحتها صلاحيّات تنفيذيّة حقيقيّة. وبالتالي، يُعتبر تقليص صلاحيّات رئيس الجمهوريّة أحد أبرز التحوّلات الدّستوريّة التّي أرسى الطّائف، حيثُ انتقل النّظام اللّبناني من "رئاسي_ برلماني" إلى نظام "برلماني – طائفي" أكثر توازنًا من النّاحية الشّكليّة، رغم أنّ التّطبيق العملي لا يزال محكومًا بعوامل طائفيّة وسياسيّة معقّدة.

ثانيًا: تعزيز صلاحيّات مجلس الوزراء كسلطة تنفيذيّة جماعية

قبل اتّفاق الطّائف كان الدّستور يمنح رئيس الجمهوريّة صلاحيّات شبه مطلقة في إدارة شؤون الدّولة وتشكيل الحكومات وحلّها. ولكن مع الطّائف، انتقل مركز الثّقل التّنفيذي إلى مجلس الوزراء ككلّ. وبفضل التّعديلات الدّستوريّة، أصبحت الحكومة هي المسؤولة عن "وضع السّياسة العامّة للدّولة في جميع المجالات وتنفيذها"، بالإضافة إلى رسم السّياسات الماليّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتولّي صلاحيّات تعيين الموظفين الكبار، وممارسة الرّقابة الإداريّة، وتنفيذ القوانين التي يقرّها مجلس النّواب .

لم يكن هذا التحوّل مجرّد تغيير تقني أو شكلي، بل كان ذات دلالات سياسيّة عميقة، إذا فقد سعى واضعو الاتّفاق إلى تقليص الطّابع الرّئاسي الذي ميّز فترة ما قبل الحرب، وإرساء نظام حكم أكثر جماعيّة يتناسب مع التعدديّة اللّبنانية. وعليه، أصبح القرار السّياسي نتيجة تفاهم وتوافق داخل مجلس الوزراء بدلاً من أن يكون قرارًا فرديًا من رئيس الجمهوريّة، ممّا عزّز مفهوم "المسؤوليّة الجماعيّة" للحكومة أمام مجلس النوّاب والشّعب، وجعلها السّلطة التنفيذية الفعليّة في الدّولة.

إلاّ أنّ التّعزيز لصلاحيّات مجلس الوزراء جاء مع مجموعة من التحدّيات، فمن جهة، ساعد في توسيع قاعدة المشاركة في الحكم، حيثُ أصبح كل مكوّن سياسي أو طائفيّ يسعى للحصول على تمثيل قوي داخل الحكومة لضمان تأثيره في مسار القرارات. ولكن من جهة أخرى، أدّى ذلك إلى ظهور ظاهرة "حكومات الوحدة الوطنيّة" التي تضمّ مختلف الأطراف، ممّا جعلها ساحة للمساومات والتّجاذبات بدلاً من أن تكون سلطة فعّالة ومنسجمة. كما أنّ شرط التّوافق الذي أصبح مفروضًا في الملفات المصيريّة غالبًا ما أدّى إلى تعطيل الجلسات الحكوميّة، أو إلى اللّجوء إلى تسويات هشّة لا تعالج جذور الأزمات [1].

[1] **الشامي، وليد**، ***التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب***، مرجع سابق، ص. 91.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى جانب ذلك، أظهرت الممارسة العمليّة مشكلات تتعلّق بتوازن العلاقة بين رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء. فعلى الرّغم من أنّ رئيس الجمهوريّة لديه الحقّ في حضور جلسات مجلس الوزراء وإبداء رأيه، إلاّ أنّه لم يعد يمتلك الكلمة الفصل، ممّا خلق توتّرات دستوريّة وسياسيّة متكررة حول حدود صلاحيّاته الفعليّة. كما أنّ تداخل الصّلاحيات بين رئيس الحكومة ومجلس الوزراء جعل من موقع رئاسة الحكومة أكثر نفوذًا من النّاحية العمليّة، خاصّةً في ظلّ الأعراف التي رسّخها العمل السّياسي بعد اتّفاق الطّائف[1].

ثالثًا: إلغاء الطّائفيّة السّياسيّة

يُعتبر إلغاء الطّائفيّة السياسيّة أحد أبرز المحاور الإصلاحيّة التي جاء بها اتّفاق الطّائف، حيثُ تم التّعامل معه كخيار استراتيجي لمعالجة العطب البنيويّ المزمن في النّظام السّياسي اللّبناني. في الواقع، إنّ النّظام الطّائفي القائم على مبدأ المحاصصة وتوزيع المناصب وفقًا للانتماءات الدّينيّة والمذهبيّة كان من الأسباب الجوهريّة التي غذّت النزاعات وأضعفت الدّولة ومؤسّساتها، ممّا أدّى إلى تفشّي الولاءات الفرعيّة على حساب الولاء الوطني الجامع.[2]

من هنا، نصّ الاتّفاق على الانتقال التدريجي نحو دولة مدنيّة، تُبنى على قاعدة المواطنة والمساواة أمام القانون، بعيدًا عن قيود الانتماء الطّائفي. وقد وضع الاتّفاق خارطة طريق لهذه الغاية عبر إنشاء "الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة"، التي أُنيطت بها مهمّة دراسة الآليّات والاقتراحات الكفيلة بإنجاز هذا التحوّل التّاريخي. كما دعا إلى اعتماد صيغة مزدوجة للمؤسّسات النيابيّة، حيثُ يُنتخب مجلس نواب خارج القيد الطّائفي ويجسّد تمثيلًا وطنيًا جامعًا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، يتولّى مجلس شيوخ تمثيل الطّوائف اللّبنانيّة وصلاحيّاته محصورة بالقضايا المصيريّة، بما يضمن الاطمئنان الجماعي خلال مرحلة الانتقال.

[1] **أبو خليل، أسعد، معالم الدولة الطائفية: قراءة نقدية في النظام اللبناني بعد الطائف**، بيروت: دار الفارابي، 2005.

[2] **الصفدي، نديم**، "تأثير الانقسام السياسي على تطبيق اتفاق الطائف"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 112، 2003.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لكنّ هذا المشروع الطموح واجه العديد من العقبات عند تطبيقه، حيثُ أظهرت القوى السّياسيّة تردّدًا بل وحتى مقاومة واضحة في بعض الأحيان، لأنّ النّظام الطّائفي يُعتبر الضّمانة الحقيقيّة لبقائها في السّلطة. وقد ساهمت هذه العقليّة في تعزيز الانقسامات الدّاخلية، بالإضافة إلى التوتّرات الإقليميّة والدّولية التي شجعت على استمرار الطّائفيّة كوسيلة للتحكّم في التّوازنات اللّبنانيّة. وبدلاً من أن يكون الاتّفاق بداية لمسار إصلاحي حقيقيّ، ظلّت الدّعوة للإلغاء مؤجّلة، واستخدمت في الخطاب السّياسي أكثر ممّا تحوّلت إلى خطوات عمليّة[1].

وبالرّغم من هذه التحديّات، لا يمكن التّقليل من أهميّة هذا الطّرح الذي يُعتبر سابقة في التّفكير الإصلاحي اللّبناني، حيثُ وضع للمرّة الأولى مشروعًا متكاملًا للانتقال من الدّولة الطّائفيّة إلى الدّولة المدنيّة على جدول الأعمال السّياسي. ولا يزال الطّريق طويلاً لتحقيق هذا الهدف، إلاّ أن وجوده في صميم اتّفاق وطني شامل مثل اتّفاق الطّائف يجعله مرجعًا دائمًا لأي نقاش مستقبلي حول إصلاح النّظام السّياسي اللّبناني، ويفتح المجال لإعادة صياغة العلاقة بين الدّولة والمجتمع على أسس حديثة ترتكز على المواطنة.

[1] الشامي، وليد، *التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب*، مرجع سابق، ص. 93.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعًا: تكريس المناصفة النيابية بين المسيحيين والمسلمين

أكّد اتّفاق الطّائف المناصفة النيابيّة بين المسيحيين والمسلمين، وحمل دلالات سياسيّة واجتماعيّة عميقة، حيثُ اعتُبر بمثابة تسوية تاريخيّة لإنهاء شعور فئة بالغبن والهيمنة العدديّة. فقد أتاح هذا التّوازن تعزيز مبدأ التّوازن الطّائفي في التّمثيل النيابي، وأرسى قاعدة جديدة للتعدديّة داخل المؤسّسات الدّستوريّة. كما أنّ هذه الصّيغة فتحت المجال لترسيخ مفهوم المشاركة الفعليّة في صنع القرار، بحيثُ لم يعد يُنظر إلى مجلس النوّاب كمرآة لهيمنة طائفة على أخرى، بل كمساحة توافقيّة تجمع بين مختلف المكوّنات[1].

وعلى الرغم من إيجابيّاتها، أثارت صيغة المناصفة نقاشًا مستمرًا حول قدرتها على تعزيز الحياة الدّيمقراطيّة في لبنان. فالبعض يرى أنّها قد كرّست الطّائفية بدلاً من أن تُمهّد لإلغائها كما ينصّ الدّستور. في حين منحت هذه الصّيغة تمثيلًا عادلًا بين الطّوائف الكبرى، إلاّ أنّها لم تعالج مسألة التّفاوت في الحجم الدّيمغرافي ولم تلغِ مخاوف الأقليّات الأخرى. وبالتّالي، ظل النّظام السّياسي اللّبناني يعتمد على مبدأ "توازن الهويّات" أكثر من اعتماده على "المواطنة المتساوية" والكفاءات.

علاوةً على ذلك، ساهم هذا الإصلاح في إعادة توزيع القوى داخل البرلمان، ممّا أثّر بشكلٍ مباشر على عمليّة التّشريع وانتخاب الحكومات ورسم السّياسات العامّة. لم تقتصر المناصفة على التّمثيل العددي، بل أصبحت شرطًا ضمنيًّا لأي توافق وطني، حيثُ باتت القرارات المصيريّة تتطلّب تفاهمًا متوازنًا بين الكتل المسيحيّة والإسلاميّة، لذا، برزت قاعدة "الميثاقية" كشرط أساسي لاستمرار عمل المؤسّسات.

وعليه، يُمكن القول إنّ المناصفة لم تكن مجرّد إجراء عددي لتنظيم المقاعد النّيابيّة، بل كانت إعادة صياغة لميثاق العيش المشترك وضمانة دستوريّة لاستمرار وحدة الكيان اللّبناني بعد الحرب الأهليّة، رغم أنّها لا تزال مرتبطة بتحدّيات جوهريّة تتعلّق بآفاق الإصلاح السّياسي والخروج من أسر الطّائفيّة نحو دولة المواطنة.

[1] **الصفدي، نديم**، "تأثير الانقسام السياسي على تطبيق اتفاق الطائف"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 112، 2003.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسًا: تعزيز الطّابع البرلماني للنظام

أدخل اتّفاق الطّائف تعديلات دستوريّة جعلت من مجلس النّواب المرجعيّة الأساسيّة في التّشريع والرّقابة، وأكّدت الطّابع البرلماني للّنظام. فقد نصّت التّعديلات على أنّ رئيس الجمهوريّة يُكلّف رئيس الحكومة بناءً على استشارات نيابية ملزمة، ممّا منح المجلس دورًا محوريًا في تشكيل السّلطة التنفيذيّة بعد أن كان لرئيس الجمهوريّة سلطة شبه مطلقة في هذا المجال. كما جعل الدّستور الجديد مجلس النواب مسؤولًا عن منح الثّقة للحكومة أو حجبها، ممّا عزّز موقعه كسلطة سياسيّة قادرة على توجيه السّياسات العامّة ومحاسبة السّلطة التّنفيذيّة. وباتت الحكومة مولجة بتقديم بيانها الوزاري أمام المجلس والحصول على ثقته لممارسة مهامها، ممّا ضمن خضوعها للمساءلة السّياسيّة وأتاح للنّواب مراقبة أولويّاتها التّنفيذيّة والتّشريعيّة بشكلٍ أدقّ.

علاوةً على ذلك، وضع الدّستور مبدأ دوريّة الانتخابات النيّابيّة كوسيلة لتجديد الشّرعية الشعبيّة، حيثُ حدّد ولاية المجلس بأربع سنوات، مع التّأكيد على ضرورة انعقاده بشكل دوري لممارسة صلاحيّاته التّشريعيّة والرقابيّة. وقد ساهم ذلك في تعزيز الدّيمقراطية التمثيليّة وضمان استمراريّة التّوازن بين السّلطات، من خلال تمكين المجلس من محاسبة الحكومة ومراجعة السّياسات العامّة بما يتماشى مع احتياجات المواطنين. ومع ذلك، ظلّ التّطبيق العملي لهذه النّصوص محدودًا، إذ واجه المجلس تحديّات هيكليّة وسياسيّة مثل المحاصصة الطائفيّة والتّحالفات الحزبيّة، ممّا أثّر على فعاليّة دوره الرّقابي وعلى قدرة المؤسّسات في تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الدّستوريّة، ممّا يُبرز الفجوة بين النّص الدّستوري والممارسة العمليّة في لبنان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

شكّل اتّفاق الطّائف نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ لبنان الحديث، حيثُ أنهى سنوات طويلة من الحرب الأهليّة وأسّس لمصالحة وطنيّة بين مختلف الطّوائف والفئات، وأعاد توحيد الدّولة وحماية سيادتها، ممّا أتاح للبنان العودة إلى مسار الاستقرار السّياسي بشكلٍ نسبيّ، بعد أن كانت المؤسّسات شبه مشلولة بسبب الانقسامات الطائفيّة والصّراعات المسلّحة.

كما ساهم الطّائف في إعادة التّوازن بين السّلطات السّياسيةّ، من خلال تعديل الدّستور لتعزيز دور البرلمان ومجلس الوزراء، وتقليص الصلاحيّات المطلقة لرئيس الجمهورية. هذه الإصلاحات عززّت المؤسّسات الدّستوريّة من استعادة وظائفها الأساسيّة، بما في ذلك التّشريع والرّقابة والمساءلة، ممّا أعاد للسياسة اللبنانية إطارًا دستوريًا أكثر مرونة وعدالة بين مختلف المكوّنات الوطنيّة.

على الصعيد الاجتماعي والوطني، ساهم اتّفاق الطّائف في خلق بيئة جديدة تعزّز العيش المشترك، من خلال تعزيز مبادئ المشاركة والتّوافق بين الطّوائف، وضمان احترام حقوق كل مكوّن من مكوّنات المجتمع اللّبناني. كما أتاح فرصة لإعادة إدماج لبنان في محيطه العربي والدّولي، وأعاد للدّبلوماسية اللّبنانية مكانتها، مما عزّز الهوية الوطنيّة ووحدة الدولة على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي.

ورغم التّحديّات العمليّة التي واجهت تنفيذ هذه الإصلاحات، مثل المحاصصة الطّائفية والتّحالفات السّياسيّة، فإنّ الطّائف وضع الأساس لإطار دستوري وإداري مؤسّساتي يُمكن التّعويل عليه. وتتجلّى أهميّته في توفير قاعدة قانونيّة وسياسيّة لإصلاح مؤسّسات الدّولة، وتحقيق حدّ أدنى من الاستقرار، وتأكيد قدرة النّظام اللّبناني على التّكيف مع التّحديات الدّاخلية والخارجيّة مع الحفاظ على الوحدة الوطنيّة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المراجع:

- **أبو خليل، أسعد، معالم الدولة الطائفية: قراءة نقدية في النظام اللبناني بعد الطائف** .بيروت: دار الفارابي، 2005.
- **الصفدي، نديم، النفوذ السوري في لبنان: دراسة في البنية السياسية والأمنية بعد اتفاق الطائف،** بيروت: المركز العربي للدراسات، 2005.
- **الصفدي، نديم،** "تأثير الانقسام السياسي على تطبيق اتفاق الطائف"، **مجلة شؤون عربية،** العدد 112، 2003.
- **الشامي، وليد، التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب،** دمشق: دار الفكر، 2008.
- **أنطوان صليبا،** "الطائفية السياسية وجدلية الإصلاح: الطوائف بين القبول والرفض"، **شؤون لبنانية،** العدد 45، 2005.
- مسرة، أنطوان، *النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة*، بيروت: المكتبة الشرقية، 2005.
- **علوش، مصطفى،** "الطائف والدولة الفاشلة ."**مجلة المستقبل العربي،** العدد 384، 2011.
- منسى، بشارة، *بين الطائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطني* .بيروت: دار النهار، 1994.
- منصور، ألبير، *الانقلاب على الطائف: الإصلاح الممنوع* Kبيروت: دار الفارابي، 1993.
- سليمان، عصام، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة .ط 1، بدون دار نشر، بيروت، 1998.
- **معوض، سامي، الازدواجية في السلطة اللبنانية بعد الطائف** .بيروت: مركز الدراسات السياسية، 2003.

- Makdisi, S., *The Lebanese Civil War and the Taif Agreement: An Institutional Perspective*. American University of Beirut Working Papers, 2004.
- Krayem, H., "The Lebanese Civil War and the Taif Agreement." In *Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays*, edited by Paul Salem, 411–436. Beirut: American University of Beirut, 1998.
- Rosiny, S., A quarter century of 'transitory power-sharing': Lebanon's unfulfilled Taif Accord of 1989 revisited. *Civil Wars, 2015, p.* 485–502.
- Salam, N., "Taif Revisited: The Legacy of a Pact." In *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Peace*, edited by Theodor Hanf and Nawaf Salam, 2003. Beirut: LCPS.